الأمم المتحدة

TD

مؤتمر الأمم المتحدة
للتجارة والتنمية

Distr.
LIMITED

TD/B/COM.2/L.11/Add.1
15 February 2001

ARABIC
Original: ENGLISH

مجلس التجارة والتنمية

لجنة الاستثمار والتكنولوجيا والقضايا المالية المتصلة بذلك

الدورة الخامسة

جنيف، ١٢-١٦ شباط/فبراير ٢٠٠١

البند ٤ من جدول الأعمال

مشروع تقرير لجنة الاستثمار والتكنولوجيا والقضايا المالية المتصلة بذلك عن دورتها الخامسة

١٢-١٦ شباط/فبراير ٢٠٠١

المقرر: السيد يونس تيجاني (المغرب)

المتكلمون:

رئيس فرع سياسة الاستثمار وبناء القدرات

رئيسة اجتماع الخبراء

كوبا (باسم مجموعة الـ ٧٧)

السويد (باسم الاتحاد الأوروبي)

جامايكا (باسم الرابطة العالمية لوكالات تشجيع الاستثمار)

اليابان

زامبيا

سويسرا

الولايات المتحدة الأمريكية

نيجيريا (باسم المجموعة الأفريقية)

سنغافورة (باسم المجموعة الآسيوية)

المكسيك (باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي)

الصين

المغرب

أوغندا

المملكة المتحدة

شيلي

ملاحظة للوفود

مشروع التقرير هذا هو نص مؤقت معمم على الوفود لإقراره.

يرسل كل وفد طلب إدخال التعديلات على البيانات، باللغة الإنكليزية أو الفرنسية، في موعد أقصاه يوم **الجمعة، ٢٣ شباط/فبراير ٢٠٠١** على العنوان التالي:

UNCTAD Editorial Section, Room E.8102, Fax No. 907 0056, Tel. No. 907 5654/1066

رابعا – قضايا السياسة العامة الدولية: تدابير البلد الموطن

(البند ٤ من جدول الأعمال)

١- قدم **رئيس فرع سياسة الاستثمار وبناء القدرات** البند ٤ من جدول أعمال اللجنة المعنون "قضايا السياسة العامة الدولية: تدابير البلد الموطن"، وبدأ حديثه قائلا إن تدابير البلد الموطن هي تدابير في مجال السياسة العامة تتخذها البلدان لتشجيع مؤسساتها على الاستثمار في الخارج، وإن البلدان الموطن تشمل جميع البلدان المتقدمة. ثم لاحظ أن عددا من البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية أصبحت أيضا في السنوات الأخيرة بلدان موطن لمؤسسات عبر وطنية. وفيما يتعلق بتدابير البلد الموطن، شرع عدد من هذه البلدان أيضا في تشجيع مؤسساته تشجيعا نشطا على الاستثمار في الخارج. ثم أشار إلى خطة عمل بانكوك التي عهدت إلى الأونكتاد بإلقاء مزيد من الضوء على ما يمكن أن تفعله البلدان الموطن لتشجيع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ونقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية (الفقرتان ١١٨ و١٢٣). وقد عقد اجتماع خبراء الأونكتاد المعني بتدابير البلد الموطن استجابة لذلك الطلب.

٢- وقال إن أمانة الأونكتاد قامت، في إطار التحضير لاجتماع الخبراء، بإعداد مذكرة قضايا حددت ووصفت فيها ستة مجالات واسعة لتدابير البلد الموطن هي: توفير المعلومات والمساعدة التقنية؛ والدعم المالي؛ والحوافز الضريبية؛ وتأمين الاستثمار؛ والتدابير التجارية المتصلة بالاستثمار التي تؤثر في حجم الاستثمار الأجنبي المباشر وتكوينه القطاعي وتوزيعه الجغرافي في البلدان المضيفة عن طريق أفضليات النفاذ إلى الأسواق وأدوات تعزيز الصادرات؛ والتدابير الموجهة خصيصا إلى تيسير نقل التكنولوجيا. وناقشت مذكرة الأمانة أيضا البعد الدولي، وحددت عددا من تدابير البلد الموطن الذي يمكن العثور عليها في الاتفاقات الدولية، مشيرة إلى أن هذه التدابير تصلح لعقد ترتيبات دولية إذا أبدت جميع الأطراف رغبة في ذلك.

٣- وأضاف قائلا إن اجتماع الخبراء بحث هذه القضايا وحدد قضايا جديدة. وساعد الاجتماع على الوصول إلى تعريف وأساس منطقي موحدين لتدابير البلد الموطن. كما استعرض الاجتماع الممارسات الفضلى واعترف بأهمية قيام البلدان المضيفة والبلدان الموطن على حد سواء بتنفيذ الالتزامات الدولية المتصلة بنقل التكنولوجيا تنفيذا فعالا. وقدمت أيضا مقترحات شتى بشأن مجالات العمل التي يمكن أن يضطلع بها الأونكتاد مستقبلا. وأشار إلى أن القضايا الأساسية والمقترحات التي قدمها الخبراء في مجال السياسة العامة ملخصة في مذكرة مطروحة على اللجنة (TD/B/COM.2/30).

٤- وأخيرا، قال إن اجتماع الخبراء طلب إلى الأونكتاد إنشاء خدمة على شبكة الإنترنت تحيل إلى مصادر المراجع ذات الصلة في البلدان الموطن بشأن تدابير تشجيع الاستثمار في الخارج، وأعلن إنشاء نموذج تجريبي لهذه

الخدمـــة في موقـــع فرعي تابع لصفحات الرابطة العالمية لوكالات تشجيع الاستثمار على الشبكة العالمية. وشكر لأمانة الرابطة دعمها في هذا الصدد، وشكر الدول الأعضاء التي أتاحت معلومات لهذه الخدمة.

٥- وقدمت **رئيسة اجتماع الخبراء المعني بتدابير البلد الموطن** تقرير الاجتماع وعرضت نتائجه واستنتاجاته الرئيسية. وقالت إن الاجتماع كلف بتبادل الآراء في التجارب الوطنية والممارسات الفضلى في تدابير البلد الموطن القائمة، مع التركيز على التقييم والأساس المنطقي والفعالية والتأثير والتحسين، ومع مراعاة البعد الدولي. وفيما يتعـــلق بالتقييم تحديدا، قالت إنه طلب إلى الخبراء إلقاء مزيد من الضوء على مختلف أنواع تدابير البلد الموطن، ومدى انتشارها ونطاقها، وبسط أو استيفاء المعلومات التي قدمتها الأمانة في مذكرة القضايا. وفيما يخص الأساس المـــنطقي، طلب إلى الخبراء تحليل وبحث الأسباب التي دفعت البلدان الموطن إلى اتخاذ هذه التدابير وما إذا كانت هذه التدابير تشكل جزءا هاما من بيئة تنظيمية اقتصادية "حديثة" وتعليل ذلك. وطلب إليهم أيضا الوقوف على فعالية تدابير البلد الموطن ومدى تأثيرها في التنمية وتحديد الممارسات الفضلى، وذلك لتزويد البلدان الموطن بأمثلة عملية تساعدها في ما تبذله من جهود في هذا المجال. وعهد إلى الخبراء باستخلاص الدروس التي يمكن الاستفادة منها بشأن مدى تأثير تدابير البلد الموطن في تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية بوجه خاص، وفي تـــنمية البـــلدان النامية بوجه عام، بهدف تقديم ما يمكن من تحسينات ومعايير للمضي قدما. وأخيرا، فيما يتعلق بالبعد الدولي، طلب إلى الخبراء إلقاء مزيد من الضوء على تطبيق تدابير البلد الموطن القائمة على الصعيد الدولي.

٦- وقالت إن النتائج الرئيسية لاجتماع الخبراء مذكورة في الوثيقة TD/B/COM.2/EM.8/L.1. ثم لخصت القضايا الرئيسية والمقترحات التي قدمها الخبراء في مجال السياسة العامة لكي تنظر فيها اللجنة. أولا، تطبق تدابير البلد الموطن لأسباب منها ما ترمي البلدان الموطن والبلدان المضيفة إلى تحقيقه من أهداف. ويستدعي تنوع هذه الأهداف أن يتسم تصميمها وتطبيقها بقابلية التكيف والمرونة "لعدم وجود مقاس واحد يناسب الجميع". ثانيا، يمكـــن تحديد عدد من الممارسات الفضلى في تطبيق تدابير البلد الموطن تؤدي إلى زيادة فعالية هذه التدابير. ومن الأمثـــلة على ذلك ما يلي: تقديم معلومات دقيقة ومستوفاة وعالية الجودة؛ وإقامة مبادلات منتظمة بين البلدان الموطـــن والبلدان المضيفة؛ والترويج لآليات مبتكرة تتيح التغلب على الفوارق الثقافية واللغوية؛ واستخدام محافل التبادل الأقاليمي؛ وتوفير المساعدة المالية وتأمين الاستثمار؛ وإبرام اتفاقات بشأن حماية الاستثمارات والازدواج الضريبي والنفاذ إلى الأسواق ونقل التكنولوجيا. ومن شأن الترتيبات الدولية أيضا أن تؤدي دورا في زيادة كفاءة بعض تدابير البلد الموطن، وهي تؤدي فعلا هذا الدور بتوفيرها إطارا لتنفيذ هذه التدابير تنفيذا تعاونيا. ثالثا، يجب أن تضع حكومات البلدان الموطن في اعتبارها الممارسات الفضلى والتحسينات الممكنة في مجال تدابير البلد الموطن عند اعتمادها هذه التدابير و/أو تصميمها و/أو إعادة تصميمها. رابعا، تسري الممارسات الفضلى والتحسينات الممكنة في مجال تدابير البلد الموطن أيضا على المستفيدين منها، أي على البلدان المضيفة وقطاعها الخاص. ولذلك، أوصـــى الخبراء بأن تعمل مؤسسات البلدان المضيفة المعنية بتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر بالتعاون الوثيق مع

مؤسسات البلدان الموطن المسؤولة عن إدارة تدابير البلد الموطن، وأشاروا إلى الدور القيم الذي تضطلع به الرابطة العالمية لوكالات تشجيع الاستثمار في هذا السياق. وأخيرا، تعد مسألة نقل التكنولوجيا مجالا يحظى باهتمام خاص ويستدعي إجراء مزيد من البحوث والمداولات الحكومية الدولية. ومن المسائل الرئيسية التي ينبغي بحثها في هذه المداولات مسألة جعل أحكام الاتفاقات الدولية الخاصة بتشجيع نقل التكنولوجيا أكثر فعالية مما كانت عليه حتى الآن.

٧- وقال ممثل **كوبا**، متحدثا باسم **مجموعة الـ ٧٧**، إن البلدان المضيفة ترحب بتدابير البلد الموطن باعتبارها تدابير مكملة لما تتخذه هي من إجراءات لاجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر من أجل تعزيز تنميتها. ولذلك فمن المسلم به أن تدابير البلد الموطن هي عنصر من العناصر الهامة التي تؤدي دورا في زيادة جاذبية مواقع الاستثمار في البلدان المضيفة النامية. ومن شأن تدابير البلد الموطن أيضا أن ترقى بنوعية الاستثمار الأجنبي المباشر الذي تتلقاه البلدان النامية. وقال إن من بين القضايا المطروحة كيفية تحسين فوائد التنمية التي يمكن استخلاصها من هذه التدابير. وهناك قضية مطروحة أخرى هي كيفية تحسين فعالية تدابير البلد الموطن وجعلها أكثر استقرارا وشفافية وقابلية للتنبؤ. وفي هذا الصدد، أشار إلى توصيات اجتماع الخبراء وأبرز النقاط التالية: تنسيق الجهود التي يبذلها كل بلد من البلدان الموطن، ولا سيما لمنفعة مؤسساته الصغيرة والمتوسطة الحجم، من أجل زيادة الوعي بفرص الاستثمار، وخاصة في البلدان النامية؛ والتعاون بين مؤسسات البلدان الموطن والبلدان المضيفة، مثل وكالات تشجيع الاستثمار والرابطات الصناعية، بما في ذلك التدريب التعاوني؛ ودعم إنشاء هياكل صناعية في البلدان المضيفة (مثل إنشاء اتحادات تضم شركات من عدة بلدان موطن للاستثمار في مشاريع رئيسية لإقامة الهياكل الأساسية في البلدان النامية)؛ وقيام حكومات البلدان الموطن بدور تيسيري في بناء قدرات البلدان المضيفة على نحو يتيح لها تلقي الاستثمارات والاستفادة منها؛ وضمان التضافر بين تدابير البلد الموطن وبرامج المساعدة الوطنية والإقليمية والدولية (المساعدة الإنمائية الرسمية)؛ وتنفيذ البلدان المضيفة والبلدان الموطن للالتزامات الدولية المتصلة بالتكنولوجيا ونقلها. وأخيرا، لاحظ أنه إذا أريد للبلدان النامية أن تنتفع بهذه الجهود على أتم وجه فقد يكون من المفيد معرفة التدابير التي تتخذها البلدان الموطن لتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر ونقل التكنولوجيا، وخاصة المعلومات المتعلقة بالتدابير التي تتخذها الحكومات لتنفيذ أحكام الاتفاقات الدولية المتعلقة بنقل التكنولوجيا. وينبغي تقديم هذه المعلومات إلى الأمانة وعرضها على اللجنة.

٨- ولاحظ ممثل **نيجيريا**، متحدثا باسم **المجموعة الأفريقية**، أن تدابير البلد الموطن فيما يتعلق بمواقع الاستثمار في أفريقيا تستدعي اتخاذ إجراءات في مجال التكيف أو إعادة الصياغة. ويمكن تعزيز فعالية هذه الإجراءات عن طريق اتباع نهج مكيفة لكل حالة ووضع أهداف إقليمية وقطرية تتسم بدرجة من قابلية التنبؤ. وأشار إلى توصيات اجتماع الخبراء فقال إن هذه الإجراءات تستدعي التعاون بين مؤسسات البلدان الموطن والبلدان المضيفة، مثل وكالات تشجيع الاستثمار والرابطات الصناعية، بما في ذلك التدريب التعاوني وتوفير الدعم لإنشاء هياكل

صـــناعية في البلدان المضيفة، وقيام حكومات البلدان الموطن بدور تيسيري في بناء قدرات البلدان المضيفة لتلقي الاستثمارات والاستفادة منها، وهي إجراءات من شأنها جميعا أن تساهم مساهمة كبيرة في تعزيز فعالية تدابير البلد الموطـــن. وأوضح قائلا إنه في إطار دعوة البلدان الموطن والبلدان المضيفة إلى بذل جهود تعاونية لأجل جني ثمار تدابـــير البلد الموطن، أشارت مجموعته إلى أنه إذا كان في وسع المستفيدين المحتملين من الاستثمار الأجنبي المباشر تقديم اقتراحات بشأن كيفية إسهام هذه السياسات والبرامج في تنميتهم فإن البلدان الموطن لها اليد العليا في وضع الأهداف والإجراءات وتنفيذها. وأوضح أن المجموعة الأفريقية تعتقد أن هذه الممارسة يمكن أن تؤدي إلى نتيجة غير النتيجة المنشودة وهي جني ثمار الاستثمار الأجنبي المباشر بوجه عام ضمن حدود البلد الموطن. ودعا حكومات البـــلدان الموطن إلى أن تأخذ في اعتبارها الممارسات الفضلى المعروضة في تقرير اجتماع الخبراء عند تطبيق تدابير البلد الموطن و/أو تصميمها و/أو إعادة تصميمها.

٩- وأضاف قائلا إن أحد عناصر القضية المطروحة هو، من غير شك، كيفية زيادة الفعالية في تطبيق الأحكام المنصوص عليها في الاتفاقات الدولية الرامية إلى تشجيع الاستثمار في الخارج، بما في ذلك نقل التكنولوجيا. وإذا أريد تحقيق مزيد من النتائج العملية، ولا سيما في أفريقيا، فلا بد من إيراد بيانات السياسة العامة في مختلف أشكال تدابير البلدان الموطن الموجودة على الصعيد الدولي متبوعة بأحكام تتضمن قائمة بالتدابير أكثر تفصيلا أو عملية تنفيذ محددة تترجم السياسة إلى ممارسة. وقد أشار اجتماع الخبراء تحديدا إلى قيام البلدان المضيفة والبلدان الموطن بتـــنفيذ الالـــتزامات الدولية المتصلة بالتكنولوجيا ونقلها تنفيذا فعالا، بما في ذلك الاتفاق المتعلق بجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة، باعتبار ذلك تحسينا ممكنا في تطبيق تدابير البلد الموطن. وقال إن مجموعته متفقة مع هذا التقييم.

١٠- وقـــالت **ممثلة سنغافورة**، متحدثة باسم **المجموعة الآسيوية**، إن تدابير البلد الموطن يمكن أن تكون تدابير مكملة للإجراءات التي تتخذها البلدان المضيفة لاجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر والتكنولوجيا في إطار ما تصبو إليه من أهداف لتعزيز التنمية إجمالا. وأعربت عن تأييدها لتوصيات اجتماع الخبراء التي حددت العوامل التي يمكن أن تساهم في زيادة فعالية هذه التدابير، وأبرزت التدابير التالية: التنسيق الفعال بين جميع جوانب الجهود التي يبذلها كـــل بلد من البلدان الموطن، ولا سيما لمنفعة مؤسساته الصغيرة والمتوسطة الحجم، من أجل زيادة الوعي بفرص الاســـتثمار، وخاصة في البلدان النامية؛ والتعاون على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف بين مؤسسات البلدان الموطـــن والبـــلدان المضيفة، مثل وكالات تشجيع الاستثمار والرابطات الصناعية، بما في ذلك التدريب التعاوني؛ ودعم إنشاء هياكل صناعية في البلدان المضيفة عن طريق إجراءات منها مثلا إنشاء اتحادات تضم شركات من عدة بلدان موطن لكي تستثمر في مشاريع رئيسية للهياكل الأساسية في البلدان النامية؛ وقيام البلدان المضيفة والبلدان الموطن بتنفيذ الالتزامات الدولية المتصلة بالتكنولوجيا ونقلها تنفيذا فعالا.

١١- وأبرز ممثل **المكسيك**، متحدثا باسم **مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي**، الحاجة إلى تحديد الجهود التي تبذلها البلدان النامية لاجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر ومراعاة هذه الجهود، وكذلك تحديد وتعميم المعلومات المتعلقة بالتدابير المتخذة في البلدان الموطن لتعزيز نقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية. وأشار أيضا إلى ضرورة التعاون بين حكومات البلدان المضيفة والبلدان الموطن ومؤسسات القطاع الخاص فيها بغية زيادة فعالية تدابير البلدان الموطن. وشدد على الدراسة التي أوصى اجتماع الخبراء بإجرائها بشأن قيام البلدان المضيفة والبلدان الموطن بتنفيذ الالتزامات الدولية المتصلة بالتكنولوجيا ونقلها تنفيذا فعالا.

١٢- ونوهت ممثلة **السويد**، متحدثة باسم **الاتحاد الأوروبي**، بقيمة اجتماع الخبراء وبأهمية المناقشة ولكنها لاحظت أن آثار تدابير البلدان الموطن لا تزال هامشية. وقالت إن هذا الموضوع لا يعرف الاهتمام بعيدا عن مسألة أهم هي مسألة تحسين المقومات. وقد تفضي المناقشة، بعد بضعة أعوام، إلى استنتاج مفاده أن تدني مستوى الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية ليس سببه قلة الترويج له في البلدان الغنية. فالاستثمار الأجنبي المباشر يأتي إلى حيث توجد بيئة تمكينية. وتشمل التدابير المؤدية إلى تهيئة هذه البيئة، على سبيل الذكر لا الحصر، ما يلي: خفض المخاطر السياسية وتأمين الاستثمار، وتوفير الأمان القانوني عن طريق عقد اتفاقات بشأن حماية الاستثمار، وضمان إمكانية التنبؤ عن طريق عقد اتفاقات بشأن الازدواج الضريبي. ومن شأن توفير الحماية القانونية للملكية الفكرية أن يسهل نقل التكنولوجيا. أما الآثار التي ينطوي عليها هذا النهج العام المتعلق بتدابير البلد الموطن والمبين آنفا فهي مسألة راجعة إلى الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي التي ينتهج كل منها نهجه في السياسة العامة. ومن بين البنود المذكورة في قائمة الممارسات الفضلى، أبرزت عددا من العوامل التي تساهم في زيادة فعالية تدابير البلد الموطن، وهي الشفافية والإقلال قدر الإمكان من البيروقراطية، وبناء القدرات في البلدان المضيفة، وتنفيذ الالتزامات الدولية. واستدركت قائلة إن تدابير البلد الموطن سيظل تأثيرها محدودا ما لم تهيأ لها بيئة تمكينية في البلد المضيف. ولا تزال السياسات المحلية هي العامل الرئيسي في اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر. أما العوامل الهامة على الصعيد الوطني فهي الإطار التنظيمي، والأمان القانوني، ومكافحة الفساد، والاستقرار على الصعيد السياسي وعلى صعيد الاقتصاد الكلي، وحجم السوق (من خلال التعاون الاقتصادي الإقليمي)، وإمكانات النمو، وتوافر الهياكل الأساسية والموارد البشرية. وأما العوامل على الصعيد الدولي فهي التفاوض على معاهدات استثمار ثنائية، والتفاوض على اتفاقات استثمار أوسع نطاقا. وأكدت ضرورة التركيز أولا على المقومات في البلدان المضيفة قائلة إن الهدف الأول يجب أن يكون تحسين الظروف الأساسية.

١٣- وأعربت ممثلة **جامايكا**، متحدثة باسم **الرابطة العالمية لوكالات تشجيع الاستثمار**، عن تأييدها لتوصيات اجتماع الخبراء وأطلعت اللجنة على الأنشطة الرئيسية التي تضطلع بها الرابطة في توفير التسهيلات لتشجيع الاستثمار في البلدان النامية. وأعربت أيضا عن تأييدها لإضافة خدمة الإحالة التي يوفرها الأونكتاد إلى موقع

الرابطة على الشبكة العالمية، هذه الخدمة التي تحيل إلى مصادر المراجع ذات الصلة في البلدان الموطن بشأن تدابير الاستثمار في الخارج.

١٤- وقال ممثل **اليابان** إن لتدابير البلد الموطن أثرا ضئيلا على البيئة التمكينية في البلدان المضيفة النامية. وأكد ضرورة أداء المساعدة الإنمائية الرسمية دورا أكبر في إقامة الهياكل الأساسية، وبناء القدرات المؤسسية والبشرية، وتوفير المعلومات عن فرص الاستثمار في البلدان المضيفة النامية. وشدد على ضرورة زيادة التعاون بين البلدان المضيفة والبلدان الموطن عن طريق اتخاذ مبادرات شتى منها مثلا المركز الآسيوي الأفريقي للاستثمار والتكنولوجيا.

١٥- وقال ممثل **زامبيا** إن تدابير البلد الموطن في الترتيبات الدولية توفر إطارا للتعاون بين البلدان الموطن والبلدان المضيفة. وأشار إلى المادة ٦٦-٢ من اتفاق جوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة، هذه المادة التي تتناول الاحتياجات الخاصة لأقل البلدان نموا بغية تمكينها من تهيئة قاعدة تكنولوجية سليمة وقابلة للبقاء.

١٦- وأبرز ممثل **سويسرا** التدابير الراهنة التي تتخذها الحكومة السويسرية لتشجيع الاستثمار في البلدان النامية ونقل التكنولوجيا إليها. وأشار أيضا إلى ما يتسم به نظام الاستثمار في البلدان المضيفة من أهمية كبيرة في اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر.

١٧- ولاحظ ممثل **الولايات المتحدة الأمريكية** أن اتباع سياسة متحررة في مجال الاستثمار أمر أساسي في اجتذاب الاستثمارات وأن على حكومات البلدان الموطن ألا تحاول توجيه القرارات التي يتخذها القطاع الخاص في مجال الاستثمار. وقال إنه لا يعتبر الحوافز المالية لتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر في عداد الممارسات الفضلى، باستثناء المساعدة المقدمة في مجال التأمين والإقراض، بسبب ما تؤدي إليه هذه الحوافز من تشويهات في توزيع الموارد. ورجح أيضا أن يؤدي التدخل الحكومي في قرارات الاستثمار وغيرها من شروط الأداء إلى إعاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بدلا من الحفز عليه. وختم حديثه مشددا من جديد على أن اتباع البلد المضيف لسياسة استثمارية سليمة توفر للاستثمار بيئة تمكينية هو أمر أهم بكثير بالنسبة للمستثمرين.

١٨- وقال ممثل **الصين** إن تدابير البلد الموطن تشمل طائفة متنوعة من التدابير. فتدابير البلد الموطن الإيجابية يمكن أن تساهم في التعاون بين مؤسسات البلدان الموطن والبلدان المضيفة، وفي إنشاء هياكل صناعية في البلدان المضيفة، وتنسيق الجهود التي تبذلها البلدان الموطن، وبناء القدرات في البلدان المضيفة، ونقل التكنولوجيا.

١٩- وقال ممثل **المغرب** إن المشاريع المشتركة تمثل أنجع سبيل إلى تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر وتعميم التكنولوجيا. وفي هذا الصدد، ينبغي أن يشجع الأونكتاد إنشاء "نقاط استثمار" بهدف نشر المعلومات عن الفرص المتاحة في البلدان النامية المضيفة.

٢٠- وأعـــرب ممثل **أوغندا** عن تأييده لتوصيات فريق الخبراء قائلا إن المساعدة التي تقدمها حكومات البلدان الموطن أساسية في نشر المعلومات عن فرص الاستثمار في البلدان النامية المضيفة.

٢١- ولاحظت ممثلة **المملكة المتحدة** أن الحكم السديد هو من بين العوامل التي تساهم في اجتذاب الاستثمار. وأضافت قائلة إن تدابير البلد الموطن تؤدي دورا صغيرا في تشجيع الاستثمار الأجنبي بالقياس إلى نظام الاستثمار في البلدان المضيفة.

٢٢- وقال ممثل **شيلي**، مشيرا إلى تجربة بلده، إن التعاون بين البلدان النامية في مجال اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر يتسم بالأهمية أيضا وينبغي التشديد عليه.

- - - - -